الثقافة السياسية كآلية لعملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر.

Political Culture as a Mechanism for The Process of Democratic Consolidation in ALGERIA.

يونس مسعودي[1]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، younes.messaoudi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2021-10-27 **تاريخ القبول**: 2021-12-24 **تاريخ النشر**: 2021-12-30

ملخص: يحاول الباحث في هذا المقال معالجة وإبراز شبكة مفاهيمية حول الديمقراطية والثقافة السياسية والانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي من الناحية النظرية من جهة، ومكانة هاته الشبكة كممارسة في الجزائر من جهة أخرى، إلى جانب التركيز على تموقع الثقافة السياسية ودورها كمحدد من بين محددات عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر، إضافة إلى بناء وتدعيم المؤسسات، وتبني سياسات فعالة لتقليص الفجوات في التفاوتات السوسيو اقتصادية، وغيرها من المحددات والآليات...الخ.

فمن هنا، تبرز القيمة المنهجية والعلمية للمشكلة البحثية التي يعالجها هذا المقال، لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة من قبل الباحثين والمنظرين في مختلف الأدبيات المعاصرة، خاصة المهتمين بدراسة النظم السياسية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية؛ الديمقراطية؛ الترسيخ الديمقراطي؛ النظام السياسي؛ الجزائر.

Abstract: In this article, the researcher attempts to deal withand highlight a conceptual network on democracy, political culture, democratic transition and democratic consolidation in theory, on the one hand, and its place as a practice in Algeria, on the other hand. Moreover, this research focuses on the location of political culture and its role as one of the determinants of the process of democratic consolidation in Algeria, in addition to building and strengthening institutions, and adopting effective policies to reduce the gaps in socio-economic disparities, and other determinants and mechanisms...etc.

Hence, the systematic and scientific value of the research problem tackled in this article is highlighted, as this topic is of great importance to researchers and theorists in various contemporary literature, especially those interested in the study of political systems.

Keywords: Political Culture; Democracy; Democratic Consolidation; Political System; ALGERIA.

المؤلف المرسل: يونس مسعودي، **الإيميل**: younes.messaoudi@univ-tlemcen.dz

الثقافة السياسية كآلية لعملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر.

1. مقدمة:

يتميز المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات في العالم العربي، بخصوصياته المختلفة والمحددة في تفاصيلها وعناصرها الجزئية، إذ تفرض هذه الخصوصية نظرة خاصة لفهمه، كما أنها تحتاج إلى ضبط دقيق للمفاهيم والأطر التحليلية المرتبطة بها، من أجل دراسة وفهم الثقافة السياسية والديمقراطية بجل مكوناتها ومراحل تطورها التي شهدها ولا زال يشهدها المجتمع الجزائري، إلا أن ذلك تعترضه جملة من الإشكالات متمثلة أساسا في عدم المقدرة في منع هاته الخصوصيات من أن تنصهر في حقل معرفي خاص، منفصل عن سياق النسق المعرفي الغربي؛ وبالرغم من ذلك إلا أنه توجد محاولات تنظيرية تسعى إلى إعادة تحديد المعاني والمضامين والحدود في سياق تجربة تمتاز بالخصوصية وتؤمن بها، مثلما هو الحال بالنسبة لتاريخ التجربة السياسية في الجزائر منذ تشكل الدولة الوطنية إلى غاية تجربة الانتقال نحو الديمقراطية.

والمعلوم أن عملية بناء الديمقراطية تمر عبر مراحل وفي ظروف انتقالية معقدة، وأن شكل النظام السياسي في طبيعته المؤسساتية والقانونية، يلعب دورا أساسيا في استمرارية وتقدم النظم الديمقراطية، وذلك بتوفير آليات مناسبة لإدارة الصراعات المختلفة والمتعلقة بشؤون السلطة، بغية الوصول الى تحقيق عدالة التوزيع وضمان التعايش السلمي بين أفراد المجتمع.

تتجلى **أهمية الدراسة** في قيمتها العلمية والعملية، كونها تعالج موضوعا هاما يربط بين الترسيخ الديمقراطي كعملية والثقافة السياسية كآلية، والبحث في العلاقة بينها، وبالتالي وجب التطرق للفترة الانتقالية التي تمر من خلالها الجزائر، وتبيان محاولات ترسيخ الديمقراطية، من خلال البحث في العوامل والأسباب والمظاهر، وإيجاد الآليات والضوابط التي تحكم الظاهرة السياسية في الجزائر، بالتركيز على الثقافة السياسية.

تتلخص **حدود المشكلة البحثية** لهاته الدراسة في نطاق زمني يتحدد منذ تبني الجزائر التوجه نحو التعددية السياسية، أي منذ إقرار دستور 23 فيفري 1989 إلى وقتنا الراهن.

وانطلاقا مما سبق، فإن التركيز في هذه الدراسة سينحصر في **الإجابة عن الإشكالية** التالية: كيف يمكن للثقافة السياسية أن تساهم كآلية في تحديد وترسيخ معالم الممارسة الديمقراطية في الجزائر؟

2. مدخل مفاهيمي لمتغيرات الدراسة:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى تحديد كل من المفاهيم التالية: الثقافة السياسية والانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، وذلك فيما يلي:

1.2. تحديد مفهوم الثقافة السياسية:

يعتبر مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة في ميدان علم السياسة وأدبيات حقل السياسات المقارنة على وجه التحديد، وترجع الجذور الفكرية للبحث في هذا المفهوم إلى الكتّاب والباحثين الأنثروبولوجيين أمثال "روث بندكت" Ruth Bendict و"مارجريت ميد" Margaret mid حول الطابع القومي والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما عن أخرى (حليلو، 2012، صفحة 26).

ويعد الأمريكي "غابريال ألموند" Gabriel Almond أول من استخدم مدخل الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956؛ بحيث أنه يعرّفها –الثقافة السياسية– بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة من جهة، وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي من جهة أخرى" (المغيربي، 1998، صفحة 219).

كما يعرفها "سيدني فيربا" Virba Sidney على أنها: "تلك المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدث من خلاله الحركة السياسية" (VERBA & W. PYE, 1965, p. 513).

وتباعا على ما سبق، تحدث "غ. ألموند" و"س. فيربا" في كتابهما الموسوم بـ: "الثقافة المدنية"، والذي جاء نتيجة دراستهما الميدانية لخمس دول تمخضت عنهما ثلاثة أنماط للثقافة السياسية، حيث يتمثل النمط الأول في الثقافة السياسية التابعة والرعوية، والثاني يتحدد في الثقافة السياسية المحدودة، في حين أن النمط الثالث يتمحور حول الثقافة السياسية المشاركة (حليلو، 2012، صفحة 28).

ويمكن شرح الأنماط الثلاث، على النحو التالي:

– **الثقافة السياسية التابعة والرعوية:** في أبسط معاني هذا النمط، كون أن المواطن يحمل مواقف سلبية، بحيث أنه لا يشارك في النشاطات السياسية ولا ينتخب، ولا يهتم بالأمور السياسية إلا بقدر جزئي ومرتبط بالمسائل الأمنية أو المباشرة (عبدالعالي، 2009، صفحة 78).

– **الثقافة السياسية المحدودة:** يقصد بهذا النمط من الثقافة السياسية كون أن المواطن ليس بحوزته من معرفة الأهداف والغايات السياسية المتعلقة بالسياسات العامة إلا القليل، ولا يستطيع أن يقدم أي نوع من الأحكام الصحيحة في شأن ذلك، كما أن هذا المواطن لا يستطيع تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة (حليلو، 2012، صفحة 28).

– **الثقافة السياسية المشاركة:** وهذا النوع من الثقافة السياسية يتعلق ببنية ديمقراطية، ولدى المواطن معارف عن السياسة، كما أنه يستطيع أن يتقدم بمطالب إلى السلطات، وبمقدوره أن يعبر عن ذلك في إطار المشاركة السياسية (عبدالعالي، 2009، صفحة 79).

وفي سياق ذلك، يمكن القول بأن سلوك المواطن مرهون بمدى تأثير الثقافة السياسية، على ثلاث مستويات، النظام السياسي والعملية السياسية والسياسة العامة، التي تمثل البنود الأساسية التي تمكن الباحث وصانع القرار على حد سواء من فهم الأفعال السياسية، وهذا ما سينبثق إما وجود توزيع تنازعي للميولات والنزعات تجاه السياسة العامة، أو وجود ثقافات سياسية فرعية منسقة بشكل حاد، يؤدي إلى إثارة مشاكل وخلافات محتملة يصعب التغلب عليها، كونها راسخة في الذات السياسية للأفراد، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى يمكن أن تأخذ الأمور مجرى آخر حينما يوجد إحساس مشترك قوي ومنتشر بشرعية نظام الحكم، وهذا ما سيجعل من النظام السياسي محافظا على ذاته وكينونته حتى في الأوقات الصعبة، كما يساعد صناع القرار التغلب على الانقسامات تجاه السياسة العامة للدولة (ألموند، 1996، صفحة 115).

2.2. تحديد مفهومي الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:

تفصل جل الدراسات والأدبيات العلمية التي تتناول موضوع الديمقراطية كمفهوم مشترك بين عمليات الانتقال الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث الانتقال الديمقراطي أمر مختلف عن استمرار وتعزيز الديمقراطية، فكلا الأمرين يختلفان في الجانب المفهوماتي والعملياتي، ومن ذلك يمكن تحديد المفهومين فيما يلي:

لا يوجد تعريف شامل وموحد لمفهوم الديمقراطية، فتعددت المآخذ والمصادر في تحديده، فنجد أن الديمقراطية في المفهوم الليبرالي يختلف عن المفهوم الماركسي، وهذا بدوره يختلف عن مفهومها في دول العالم الثالث، غير أن جل التعريفات تتفق على أنها عبارة عن نظام حكم، تكون السلطة العليا بيد الشعب (حكم الأغلبية).

ومن ذلك، يمكن تقديم تعريف الديمقراطية على أنها ذلك النمط من نظام الحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين أو عن طريق الاستفتاء أو الاقتراع أو الاعتراف الشعبي، ويعرف عادة باسم

"الديمقراطية النيابية"، فيكون الحكم الفعلي محصور في يد طبقة محدودة هي الحكومة، لاستحالة اشتراك عدد أكبر من الأفراد في إدارة شئون البلاد (أحمد، 2016، الصفحات 1-2).

أما عن مفهوم الانتقال الديمقراطي، فيتحدد تعريفه عند كل من "أودونيل" O'Donnell و"شومبيتر" Schumpeter على أنه تلك المرحلة التي تفصل بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، بحيث هناك ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى (مساعيد، 2011، صفحة 215).

أما عن الترسيخ الديمقراطي، فيشير هذا المفهوم إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام يسعى ويضمن تحقيق الاستقرار في بنياته، ويستطيع أن يحقق الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم وعناصر وآليات الديمقراطية؛ ليتضمن مفهوم الترسيخ معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه.

فحسب "أودونيل" بخصوص مفهوم الترسيخ الديمقراطي، فيفسره على أنه مرحلة الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ، وقد استخدم "أودونيل" مفهوم الانتقال الثاني للتعبير عن ذلك (O'DONNELL, 1994, p. 56).

كما حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف البحوث العلمية المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو تلك المرحلة السابقة لعملية التحول الديمقراطي،

كما أن الكثير من الدراسات قد اجتهدت في محاولاتها لإلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، لتؤكد أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها، يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (زريق، 2008 / 2009، صفحة 21).

3. محطات تطور النظام السياسي الجزائري:

عرفت الجزائر أحداثا عديدة ومتنوعة خلال المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1989 ومن 1989 إلى عصرنا هذا، شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ساعدت في الانتقال من نظام إلى نظام آخر، إلا أننا في هاته الدراسة سيتم التركيز على الفترة الممتدة منذ إقرار دستور 23 فيفري 1989 إلى غاية وقتنا الراهن، بحيث تبنت الجزائر التعددية السياسية كإحدى آليات الانتقال الديمقراطي، فظهرت في الساحة السياسية مجموعة من الأحزاب، شاركت في العملية الانتخابية، وأصبحت ممثلة في مؤسسات النظام السياسي.

تم تجاوز مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر، من خلال القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد"، بهذا القرار تم تكريس دستور 1989 التعددية الحزبية بالنص الصريح والمباشر عليها في المادة (40) منه "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب" (دستور 1989، 1989، صفحة 05)؛ أين ترتب عن التعددية الحزبية مبادئ وقواعد ومواد نص عليها الدستور، تعبر عن مظاهر التعددية كحرية الرأي والتعبير والصحافة والاختيار وغيرها.

وبعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر، وتجربة أولى من نوعها وجادة لتكريس قيم الديمقراطية وأسسها، أقيمت الانتخابات البلدية والولائية، ثمّ تلتها الانتخابات التشريعية التي تم إفشالها نظرا لوجود خلفيات سياسية، مما أدى إلى استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد"، معلنا عن بداية مرحلة جديدة تميّزت

بالتداول السريع والمتميّز على كرسي الرئاسة (أوصديق، 2006، صفحة 133)؛ ويمكن من خلال ذلك، أن نتطرق إلى بعض المراحل والمحطات الهامة في تطور النظام السياسي الجزائر، يمكن إيرادها على النحو التالي:

شهدت الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 1994 من تاريخ الجزائر حالة من الفراغ المؤسساتي والدستوري، بسبب حل المجلس الشعبي الوطني وإستقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" من بعد ذلك، ما جعل النظام السياسي الجزائري يقع في أزمة مؤسساتية، وللخروج من هاذه الأخيرة نتج إجتماع للمجلس الأعلى للأمن، وأفرز في مخرجات قرارته تكوين المجلس الأعلى للدولة المتكون من خمسة أعضاء، وتم إنتخاب "محمد بوضياف" رئيسا عليه، وتمت مباشرته للمهام بعد أدائه اليمين الدستورية (لعشب، 2001، صفحة 133)؛ كما تم إعادة تعيين رئيس الحكومة "أحمد غزالي"، وبعد وفاة المرحوم "محمد بوضياف" انتخب "علي كافي" رئيسا للمجلس، أين واصل مهامه في إطار ما خوله له المجلس الأعلى للدولة.

كما شهدت الفترة الممتدة من 1994 إلى 1999 – فترة حكم الرئيس "اليمين زورال"– مجموعة من التطورات والإصلاحات عل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان من بين أهم هاته التطورات عودة المسار الانتخابي، وبروز الكثير من المؤسسات الجديدة المنصوص عليها في دستور 1996، كفضاء جديد لإثراء النقاشات والمشاورات بين مختلف القوى والفاعلين السياسيين والاجتماعيين...الخ (جابي، 2010، الصفحات 88 -89).

في حين أن المرحلة الممتدة من 1999 إلى غاية 2019، – فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"– قد شهدت هي الأخرى العديد من الإصلاحات والتعديلات، وذلك بالتعبير من طرف "عبد العزيز بوتفليقة" بعدم رضاه عن دستور 1996 وطريقة تنظيمه للسلطات وتحديده لمراكز صناعة القرار

السياسي، فقام بإجراء تعديل دستوري نجح في إخراجه سنة 2008 (جابي، 2010، صفحة 90)؛ فمنذ منذ تولي "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم، عاد الجزائريون مجدداً إلى حياة شبه طبيعية.

أما المرحلة الممتدة من 2019 إلى يومنا هذا، – فترة حكم الرئيس "عبد المجيد تبون"–، أين تسلم "عبد المجيد تبون" الحكم رسميا بتاريخ 19 ديسمبر 2019، وقبل أن يمضي شهرين على ذلك، دخل العالم في مواجهة مع جائحة كورونا والتي على إثرها تم غلق مطار الجزائر الدولي بتاريخ 17 مارس وقد أعلنت البلاد على غرار سكان العالم الحرب ضد الفيروس، فعرفت أسعار النفط تراجع كبير ووصلت إلى ما دون 15 للبرميل شهر أبريل 2020، وقد وجد "عبد المجيد تبون" نفسه بحاجة إلى مراجعة خارطة الطريق التي رسمها في برنامجه الانتخابي، وملزما بالتوجه إلى وضع برنامج استعجالي تضمن تخصيص 100 مليون دولار لمواجهة الجائحة (علال، 2020).

4. طبيعة الثقافة السياسية الجزائرية:

تعتبر الثقافة السياسية نسقا فرعيا من النظام السياسي، مسؤولا عن إنتاج القيم، تتدخل في تشكيله مجموعة من العمليات منها ما يتعلق بالمنظومة التربوية والتعليمية ومؤسسات التنشئة عموما، ومنها ما يتعلق بالانتماء الحضاري والثقافي، ومنها ما يتعلق بالسياسات السوسيو اقتصادية، إلى جانب الظروف الإقليمية والعالمية، فالمستوى السياسي والبناء النفسي الاجتماعي هي محددات أساسية في بلورة سياسة ثقافية لمجتمع ما (بوضياف، 2007، صفحة 121).

من ذلك، تتداخل وتتظافر جل المتغيرات والعناصر والظروف – السابقة–، ومنها تتشكل الثقافة السياسية الجزائرية، ومن ذلك يمكن القول أن الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمع الجزائري تقوم على اعتقاد الأفراد بأن السلطة السياسية متركزة في شخص الحاكم وليست مودعة في مؤسسات، وبالتالي تتمحور تصورات تمثلات الفرد في هذا الاطار غالبا حول مجموعة من الأسباب التى تدعو لعدم الثقة في

السلطة الحاكمة بسبب انعدام الشفافية والحوار الصريح حول الأمور المجتمعية، أين أصبح الفرد الجزائري لا يستطيع التعبير عن رأيه بحرية (مرزوقي و صحراوي، 2016، صفحة 145).

ويمكن القول بأن مفهوم الثقافة السياسية في الجزائر مبني على متغير الميول والنزعات في بعديه التاريخي والوظيفي، فطبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تشكلت فيه الدولة وطبيعة النظام السياسي والفاعلون فيه، وموقع الآخرين وتوجهاتهم السياسية المختلفة، وبتعبير آخر طبيعة الثقافة السياسية التي برزت في فترات مختلفة من الزمن، فهناك ثقافة سياسية تشكلت قبل الدولة، وبالضبط في ظل الحركة الوطنية، وهناك ثقافة سياسية أخرى برزت في مرحلة بناء الدولة وما بعدها (بن طاهر، 2010 – 2011، الصفحات 85 – 86).

5. الثقافة السياسية وترسيخ قيم الديمقراطية في الجزائر / طبيعة العلاقة:

يتعبر الاستثمار في الثقافة السياسية مؤشرا ومتغيرا مستقلا مؤثرا في نجاح عمليتي الانتقال الديمقراطي وترسيخ البناء الديمقراطي، على اعتبار أن الديمقراطية لا يمكن اختزالها في بعدها المؤسساتي والإجرائي، فصيرورة الدمقرطة تستوجب وتستدعي استحضار بُعدها القيمي والثقافي، والذي يشكل الأساس في تحصين العملية الديمقراطية خصوصا إذا تولد هناك اقتناع وإيمان راسخان لدى النخبة والمجتمع في التوافق حول ضرورة القطع مع مجمل الخلافات والصراعات الضيقة وتركها جانبا مع تغليب المصلحة العامة والانشغال بكل الأمور التي هي في صالح السير بالديمقراطية نحو المسار الصحيح (الزياني، 2015).

كما أن بناء مجتمع قوي ومتماسك وفاعل، يرتبط في الأساس بطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فعد توفر هذه الثقافة على قيم الديمقراطية موجهة لسلوك الأفراد حكاما ومحكومين، فإن المؤسسات المدنية والسياسية للمجتمع ستظل غائبة ومغيبة، أساسها التبعية والسلبية (مرزوقي و صحراوي،

2016، صفحة 152)، كما أن الثقافة السياسية الجزائرية تتميز بخصوصيات تجعلها تختلف عن غيرها من الثقافات في دول العالم العربي، وذلك نتيجة للمكونات والخلفيات التاريخية لها، وبالرغم من تلك الخصوصيات إلا أنها لم تكن عائقا أو مانعا لتحصيل الأفكار والأيديولوجيات المعرفية والفكرية المساهمة في توجيه الثقافة السياسية، خصوصا لاستيعاب فكرة الديمقراطية، واعتبارها وعاء للنظام السياسي، بغية وظائفه –النظام السياسي–.

من ذلك، تعتبر كيفية المحافظة على النظام السياسي بالكمية والنوعية التي تجعل من السلطة السياسية تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية، من أجل إنجاح برامجها السياسية ووالمحافظة على النظام السياسي، وهنا يتأكد أن جهود الدولة المؤسساتية تنصب على جوانب تثبيت السلطة وديموميتها وتوفير أسباب استقرار النظام السياسي ولو على حساب النشاطات الأخرى، كما أن طبيعة النظام –ديمقراطي أم شبه ديمقراطي أم سلطوي أم شبه سلطوي– تؤثر بشكل مباشر في تحريك الحياة الاجتماعية والاقتصادية (البياتي، 2008، صفحة 157)، ومن ذلك تتشكل وتتبلور ثقافة سياسية فعالة وناجحة، ومنه تكمن العلاقة بين تحقيق الاستقرار السياسي للنظام السياسي وترسيخ قيم الثقافة الديمقراطية من جهة، وبين هذه الأخيرة وإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي من جهة أخرى، في العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي، التي تعد من متطلبات ازدهار الديمقراطية وترسيخ قيمها.

وتأسيسا على ما سبق، تعتبر الثقافة السياسية من بين أهم المتطلبات السياسية والآليات الهامة في عملية البناء الديمقراطي وترسيخ قيم الديمقراطية، وهذا ما يمكن تسميته بالقدرة التنظيمية، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من بين أهم المستويات الوظيفية للنظام السياسي، والمتمثلة في القدرات التي حددها كل من "غابريال ألموند" و"بنجهام باول" Powell Benjham، أي قدرة النظام على ضبط سلوك وعلاقات الأفراد (الثقافة السياسية).

6. الخاتمة:

الثقافة السياسية كآلية لعملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر.

تناولت هذه الدراسة مسألة الثقافة السياسة كمدخل أو كآلية لترسيخ عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر، فتم التركيز في البداية على الشبكة المفاهيمية من الناحية النظرية، لتحديد كل من مفهوم الثقافة السياسية والانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، ليتم بعدها الوقوف على محطات تطور النظام السياسي في فترات الحكم منذ 1989 إلى يومنا هذا؛ وصولا للحديث عن طبيعة الثقافة السياسية الجزائرية في مرحلة التعددية، لتختتم هذه الدراسة بالبحث في طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة (الثقافة السياسية والترسيخ الديمقراطي) في الجزائر.

ولكون موضوع الدراسة يتمحور حول تحديد علاقة الثقافة السياسية كمتغير مستقل، وعملية الترسيخ الديمقراطي كمتغير تابع، ومحاولة لإسقاط ذلك على دراسة حالة متمثلة في الجزائر، تم إبراز وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين، لإستخلاص جملة النتائج التي يمكن ايجازها فيما يلي:

- تعتبر الثقافة السياسية جزءا من الثقافة العامة للمجتمع.

- يتوقف تكريس الديمقراطية على مجموعة من الآليات المتعلقة بالمشاركة السياسية التي تعمل على توارث الثقافة السياسية للأجيال وخلقها.

- كلما جسدت الثقافة السياسية فكرة تقبل الرأي الآخر وفكرة المشاركة والتعددية، كلما تجسدت فاعلية الديمقراطية في المجتمع عامة والنخبة السياسية خاصة.

- ساهمت الظروف التاريخية التي مر من خلالها المجتمع الجزائري في تشكيل خصوصيات للثقافة السياسية.

- المتتبع لتاريخ تطور الثقافة السياسية الجزائرية يلاحظ أنها عرفت جملة من التطورات الكبيرة والاختلافات الشاسعة في كل مرحلة من مراحل تطور المحطات السياسية للجزائر.

- يعود تعدد واختلاف الثقافات داخل المجتمع الجزائري إلى تحسن مستوى الإدراك واكتساب معارف وقيم ديمقراطية فعالة.

- توظيف الديمقراطية في ظل وجود ثقافة سياسية يتطلب تكييف الممارسات الديمقراطية عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية – مؤسسات المجتمع المدني–.

7. قائمة المراجع:

VERBA, S., & W. PYE, L. (1965). *Political Culture and Political Development.* New Jersey: University press.

O'DONNELL, G. (1994, January). Delegative Democracy. *Journal of Democracy, 5* (1).

دستور 1989. (23 فيفري 1989). المادة 40. *وزارة الداخلية والجماعات المحلية*. المطبعة الرسمية.

أحمد، إيمان. (28 فيفري 2016). قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي. *دراسات سياسية*.

المغيربي، محمد زاهي بشير (1998). *قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجيه ومداخل نظرية. (ط.2) بنغازي: جامعة قار يونس.*

ألموند، جابريال. (1996). *السياسة المقارنة إطار نظري.* محمد زاهي بشير المغيربي (ترجمة)، بن غازي: جامعة قار يونس.

جابي، عبد الناصر. (2010). الحالة الجزائرية. (نيفين مسعد، المحرر) *كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية*.

أوصديق، فوزي. (2006). *النظام الدستوري ووسائل التعبير المؤسساتي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

لعشب، محفوظ. (2001). *التجربة الدستورية في الجزائر*. الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية.

حليلو، نبيل (جوان 2012). (08) التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*.

عمر مرزوقي، فايزة صحراوي. (جانفي 2016). الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 08*.

بوضياف، محمد. (ماي 2007). الثقافة السياسية في الجزائر (1962 - 1988). *مجلة العلوم الإنسانية* (11).

مساعيد، فاطمة.(أفريل 2011). التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية :نماذج مختارة .*دفاتر السياسة والقانون*، عدد خاص.

عبد العالي، عبد القادر. (2009) الثقافة السياسية. *محاضرات في مقياس: النظم السياسية المقارنة*. جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

بن طاهر، علي. (2010 - 2011). الدولة والمجتمع المدني في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية-. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. الجزائر، جامعة الجزائر 3.

فارس رشيد البياتي. (2008). التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

زريق، نفيسة. (2008 / 2009). عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق. *مذكرة ماجيستير غير منشورة*. باتنة / الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

الزياني، عثمان. (أفريل 2015). (21) *تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي*. تاريخ الاسترداد 28 أوت 2021، من مركز الجزيرة للدراسات: https://cutt.us/c1iO5.

محمد علال. (12 ديسمبر 2020). *سنة على عهد الرئيس تبون.. الجزائر تنتظر عودته*. تاريخ الاسترداد 27 أوت 2021، من سكاي نيوز عربية: https://cutt.us/GHjNA.